

السجل حول قانون الإجراءات مستمر ودامرجي يطالب لجنة الإدارة بالتحفي



(تتوز)

لجنة الإدارة والعدل مجتمعاً برئاسة غانم

كلمتها الفاصلة بِنفاذ القانون الواجب التطبيق من قبل المالكين والمستأجرين». وأسفت في بيان من «حصر المناقشة في لجنة الإدارة والعدل بمطالب التجمعات التي تدعي تفعيل المستأجرين، وخصوصاً في ما يتعلق بطلب تخفيض القيمة البيعية من حدودها الحالية بنسبة 5 في المئة، وطلب توسيع مروحة المستفيدين من الصندوق لتشمل من يصل مدخلهم الشهري إلى حدود 7 أضعاف الحد الأدنى للأجور».

وأعلنت النقابة «مجموعة من المطالب كانت قد أرسلتها إلى لجنة الإدارة والعدل النيابية، أبرزها خفض سنوات التمديد في القانون الجديد إلى 6 سنوات على أن يضاف إليها 3 سنوات للمستفيدين من الصندوق بعد تعديله ليصبح مرتبطاً مباشرة بالمستأجرين، ورفع الزيادة التدريجية على بدلات الإيجار لتصبح 25 في المئة من بدل المثل ترتفع تدريجياً لفترة 4 سنوات بالنسبة نفسها حتى تبلغ في السنة الرابعة والخامسة والسادسة نسبة 100 في المئة، تصاف إليها 3 سنوات للمستفيدين من مروحة الصندوق، وقد ارتبط المالك بصندوق دعم ذوي الدخل المحدود من المستأجرين، لأن الصندوق يهدف إلى مساعدة المستأجرين لا المالكين، ولأن مطالب التجمعات التي تتاجر بقضية المستأجرين تطالب بتوسيع دائرته لتتطاول الميسورين والأغنياء منهم، بما يجعل الدولة غير قادرة ربما على تأمين الاعتمادات اللازمة له. كما تطالب بإصدار جعل المسافة المسموح بها للمستأجر لتتلك منزل لا تقل عن 40 كيلومتراً بين المنزلين، لأنه من غير المسموح الاستفادة من منزلين، وابتزاز جزء كبير من المالكين بشراء منازل أخرى، إضافة إلى تقديم إعفاءات ضريبية طويلة الأمد إلى المالكين للتعويض عن خسائرهم المترتبة».

ناقشت لجنة الإدارة والعدل خلال جلسة عقدتها قبل ظهر أمس في المجلس النيابي برئاسة النائب روبير غانم اقتراحات القوانين المتعلقة بقانون الإجراءات، وتركز النقاش حول أمرين، الأول هو إمكان توسيع الشريحة المستفيدة من مساعدات الصندوق، والثاني إمكان تعديل قيمة الإيجار قياساً مع قيمة المأجور. وقد رفعت الجلسة على أن تتابع اللجنة درس الاقتراحات المذكورة يوم غد السبت النقاط المذكورة.

وفي موازاة ذلك، طالب رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين وجيه دامرجي رئيس لجنة الإدارة والعدل النائب روبير غانم والنواب سمير الجسر ونعمة الله أبي نصر «بالتحفي عن قضية قانون الإجراءات لأنه تبين لنا أنهم ليسوا على قدر المسؤولية في إيجاد حلول لهذا الملف الإنساني وكانوا طرفاً لمصلحة المالكين». وناشد في بيان بعد اجتماع اللجنة أمس، رئيس مجلس النواب نبيه بري «سحب القانون من المجلس النيابي لإعادة درسه وتعديله ليصبح قانوناً عادلاً ومنصفاً، لا يظلم الفقراء المستأجرين». ودعا دامرجي «المستأجرين في كل لبنان إلى التظاهر والاعتصام السلمي الجمعة في 27/2/2015 الساعة الخامسة بعد الظهر في شارع مار الياس». وفي المقابل، أشارت نقابة مالكي العقارات والأبنية الموجهة إلى «أن مسألة نفاذ القانون الجديد للإيجارات لم تعد قيد البحث، خصوصاً بعد التعميم الأخير الصادر عن النيابة العامة التمييزية إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بالموافقة على موازنة القوى الأمنية لخبراء التحقيق، في حال رفض المستأجر استقباليهم، وذلك عملاً بالبندي (1) من الفقرة ب- من المادة 18 من القانون الجديد للإيجارات. وبهذا تكون محكمة التمييز قد قالت

زعيتري: الإجراءات مستمرة لتعيين رئيس للهيئة الناظمة للطيران

أكد وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتري حرصه «على أن يكون مطار بيروت الدولي من المطارات الكبرى». وقال في تصريح أمس: «خلال الأشهر الأخيرة حاولنا أن نحقق بالإمكانات المتوافرة لدينا وننفذ كل ما هو مطلوب، حسب ما هو متفق عليه مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الطيران الدولية وفقاً للاتفاقات والقوانين الدولية واللبنانية». وأضاف: «يجب أن نفرق بين سلامة الطيران وبين فساد الأغذية التي عثر عليها في المطار، وهناك مسؤوليات تقع على أكثر من جهة في هذا الصدد». وإذ أشار زعيتري إلى «أن مركز الشحن في حاجة إلى إعادة تأهيل»، أكد أنه «يجب تلق بعض المواد وقد ألقنا البرادات التي تحوي أغذية فاسدة، وأن أكثر من كان يدعو إلى تشكيل هيئة ناظمة للطيران المدني هو رئيس مجلس النواب نبيه بري، وبداننا بتطبيق الآلية لتعيين رئيس للهيئة والإجراءات مستمرة».

وذكر زعيتري بأن «الاتحاد الأوروبي كان يهيمه تشكيل هذه الهيئة وهناك بحث دائم في هذا الصدد وستتم محاسبة جميع المقصرين في المخالفات الموجودة في المطار»، موضحاً «أن برج المراقبة في حاجة إلى توظيف أعداد إضافية لكنه يعمل على أكمل وجه».

وأشار زعيتري إلى «أن هناك أموراً في حاجة إلى تمويل وأمواراً أخرى في حاجة إلى التعيينات». وأضاف: «بالنسبة إلى موضوع التوسعات أضفنا مساحة بالتبادل مع وزارة الدفاع الوطني إلى المساحات التابعة للمطار لاستعمالها من أجل توسعة المطار وتوفير الخدمات لشركات الطيران». وكان زعيتري استقبل طرماً زحلة للروم الكاثوليك صمام درويش والوزير السابق سليم جريصاتي وبحث معهما في شؤون عامة وشؤون بقاعية تتعلق بضياء زحلة وحاجته الإنمائية من طرق وغيرها.

وتناول زعيتري الشأن الإنمائي المنطقي مع النائب نعمة الله أبي نصر.

اجتماع للمهتمين بالتصدير إلى روسيا في غرفة بيروت



شقيير مترسلاً الأجماع في غرفة بيروت

عقد رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقيير، بمشاركة رئيس مجلس الأعمال اللبناني - الروسي جاك الصراف، اجتماع عمل ضمّ حوالي 50 شخصاً (من تجار وصناعيين ومزارعين)، من المهتمين بالتصدير إلى روسيا، في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، في حضور القائم بأعمال رئاسة غرفة طرابلس والشمال توفيق دبوسي، نائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد لمع، ورئيس نقابة الصناعات الغذائية منير البساط، ورئيس نقابة مستوردي ومصدري الفاكهة والخضر نعيم خليل، المدير لعام لغرفة بيروت وجبل لبنان ربيع صبرا، منسق العلاقات التجارية بين لبنان وروسيا في غرفة بيروت وجبل لبنان أمين بو حمدان، وممثلين عن الملحقة التجارية في السفارة الروسية في لبنان.

بدأية، شرع شقيير الخطوات التي قام بها خلال الفترة الماضية من أجل تدليل بعض العقبات والإسراع في البدء بعملية التصدير إلى روسيا، كاشفاً أن الاتصالات التي أجراها مع حاكم مصرف لبنان ورئيس جمعية المصارف أقضت على إيجاد مخرج لموضوع التحويلات من روسيا إلى لبنان. وقال: «هذا الأمر سينتهي تأكيده في شكل نهائي خلال الأيام المقبلة».

وشدد شقيير على «ضرورة الإسراع في اتخاذ خطوات عملية من قبل الراغبين في التصدير، للاستفادة من الفرص المتاحة في هذه السوق الكبيرة»، مجدداً التأكيد «أن إنجاز عملية التصدير إلى روسيا تتطلب جهوداً جماعية».

وأوضح صراف بدوره، بعض الأمور العملية التي تساعد على الدخول إلى السوق الروسية، مؤكداً «أن هناك فرصاً كبيرة يجب الاستفادة منها، وخصوصاً أن دولاً كثيرة في المنطقة رفعت قيمة صادراتها في شكل قياسي خلال الأشهر الماضية».

مقومات وتاريخ الأمس والغد في الاقتصاد السوري

■ مرفان شيخموس

أما ثالث الثروات الباطنية، فهو الفوسفات حيث بلغ حجم الإنتاج منه عام 2010 حوالي 3.6 مليون طن، ويصدر معظمه إلى الخارج.

تعتبر سورية بلداً صناعياً من الدرجة المتوسطة، ويقسم الاستثمار الصناعي، إلى قطاعين هما القطاع العام الذي تديره الحكومة، والقطاع الخاص المتمثل بالمصانع والشركات الصناعية، وتبلغ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي 60 في المئة.

ومن أبرز الصناعات السورية، النسيجية والصناعات الغذائية والصناعات المعتمدة على مواد الإنشاء والتعمير، وهناك معملان لصناعة السيارات لتلبية حاجات السوق المحلية، فضلاً عن الصناعات المرتبطة بالثروات الباطنية كصناعة الاسمدة والاسمنت.

أما قطاع الخدمات فهو يشكل حوالي 42 في المئة من الناتج المحلي، ويشمل 39 في المئة من مجموع القوى العاملة في البلاد، وتقسّم الخدمات المصرفية بين القطاعين العام والخاص وهو ما توجّ بافتتاح سوق دمشق للأوراق المالية عام 2009، إضافة إلى قطاع السياحة الذي بلغت نسبة عائداته 14.4 في المئة من مجمل الدخل القومي، وهو يوفر فرص عمل لحوالي 13 في المئة من مجموع القوى العاملة، إضافة إلى 31 في المئة من احتياطي النقد الأجنبي.

بلغت قيمة الصادرات السورية عام 2010 حوالي 10.5 مليار دولار نصفها تقريباً إلى الأقطار العربية و30 في المئة إلى دول الاتحاد الأوروبي، ويتوزع الباقي بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأميركية والصين.

وعموماً تنتمي الواردات السورية إلى القطاع التقني والمعدات والآليات الثقيلة إلى جانب بعض المواد الخام.

ولكن ما هو وضع الاقتصاد السوري خلال الأزمة التي تعصف بالبلاد؟

بالعودة إلى تلك المقومات الألفة الذكر، والاطلاع على صادرات سورية و وارداتها، نلاحظ قدرة الاقتصاد السوري على البقاء ثابتاً خلال هذه الأزمة، على عكس العديد من الدول مثل مصر واليمن والتي شهدت أزمات متزامنة مع الأزمة في سورية، فهناك فروقات واضحة بين اقتصاديات تلك الدول والاقتصاد السوري، وهي تعتمد على المساعدات الخارجية من أجل الحفاظ على اقتصاداتها.

تجمّع رجال الأعمال زار رئيس الحكومة

زمكحل؛ لوضع خطة اقتصادية اجتماعية

زار رئيس تجمع رجال الأعمال فؤاد زمكحل على رأس وفد من التجمع، رئيس الحكومة تمام سلام في السراي الحكومية، وعرض معه الأوضاع العامة والصعوبات التي يواجهها القطاع. وقال زمكحل بعد اللقاء: «أطلعنا الرئيس سلام على نتائج أعمال القطاع في عام 2014 التي كانت من أصعب السنوات التي مرت على لبنان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً، ونحن نرجو أعمالاً دفعنا ثمنها باهظاً في قطاع التوظيفات والاستثمارات، إلا أن التحدي

والإنجاز الأكبر الذي حصل في عام 2014 كان الانتعاش الذي حصل من قبل كل القوى السياسية الداخلية والإقليمية والدولية حول الخطة الأمنية والجيش اللبناني الذي حقق نجاحات كبيرة جداً وأعاد قسماً من الثقة إلى اللبنانيين، كذلك إلى الشركات في أواخر السنة». وأضاف: «تمنينا على الرئيس سلام وعلى حكومته أن تدعم في 2015 خطة اقتصادية اجتماعية وسنكون أول من يمد يده إلى جميع الوزراء وإلى حكومته التي وضع خطة عملها على وضع خطة اجتماعية».

ارتفاع الصادرات الصناعية 7.4%

والواردات 1.8% في كانون الأول 2014

بلغ مجموع قيمة الصادرات الصناعية اللبنانية خلال العام 2014 3 مليار و150 مليون دولار أميركي (د.ا.)، مقابل 3 مليارات و384 مليون د.ا. خلال العام 2013، و3 مليارات و567 مليون د.ا. خلال العام 2012، أي بانخفاض ونسبته 6.9 في المئة، مقارنة مع العام 2013، و11.7 في المئة مقارنة مع العام 2012، وذلك حسب تقرير مفصل أعدته مصلحة المعلومات الصناعية في وزارة الصناعة، عن الصادرات الصناعية وواردات الآلات والمعدات الصناعية عن شهر كانون الأول 2014.

وحسب التقرير، بلغ المعدل الشهري للصادرات خلال العام 2014، 262.5 مليون د.ا. مقابل 282 مليون د.ا. خلال العام 2013، و297.2 مليون د.ا. خلال العام 2012. من جهة أخرى، بلغ مجموع قيمة الواردات من الآلات والمعدات الصناعية خلال العام 2014 نحو 269.1 مليون د.ا.، مقابل 300.4 مليون د.ا. خلال عام 2013، و288.1 مليون د.ا. خلال العام 2012، أي بانخفاض نسبته 10.4 في المئة، مقارنة مع العام 2013 وانخفاض ونسبته 6.6 في المئة مقارنة مع العام 2012.

مقارنة الصناعية خلال كانون الأول 2014

بلغ مجموع الصادرات الصناعية في كانون الأول 2014 ما قيمته 260.1 مليون د.ا.، في مقابل 242.1 مليون د.ا. في كانون الأول 2013، و292.2 مليون د.ا. في كانون الأول 2012، أي بارتفاع قيمته 17.9 مليون د.ا. ونسبته 7.4 في المئة، مقارنة مع كانون الأول 2013 وانخفاض قيمته 32.2 مليون د.ا. ونسبته 11 في المئة مقارنة مع كانون الأول 2012.

أهم المنتجات المصدرة

احتلت صادرات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية خلال هذا الشهر المرتبة الأولى، إذ بلغت قيمتها 57 مليون د.ا.، وتصدرت المملكة العربية السعودية لائحة البلدان المستوردة لهذا المنتج إذ استوردت ما قيمته 6.1 مليون د.ا.، تليها صادرات منتجات صناعة الأغذية بقيمة 50.1 مليون د.ا. واحتلت السعودية صدارة الدول المستوردة لهذا المنتج بقيمة 7.2 مليون د.ا.، ثم منتجات الصناعات الكيماوية بقيمة 40.7 مليون د.ا.، وتصدرت تركيا لائحة البلدان المستوردة لهذا المنتج إذ استوردت ما قيمته 9.3 مليون د.ا. فالمعادن العادية ومصنوعاتها بقيمة 28 مليون د.ا. ثم اللؤلؤ، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة (دون الماس الخام وسياكها الذهب والفضة بشكلها الخام) بقيمة 15.2 مليون د.ا.

المنتجات التي ارتفعت قيم صادراتها

سجلت الإحصاءات ارتفاعاً ملحوظاً للصادرات من المنتجات التالية: منتجات الصناعات الكيماوية التي ارتفعت قيمتها من 21.8 مليون د.ا. خلال كانون الأول 2013 إلى 40.7 مليون د.ا. خلال كانون الأول 2014. ارتفعت صادرات هذا المنتج إلى كل من تركيا والمملكة العربية السعودية والعراق وسورية والأردن، ما أدى إلى الارتفاع الإجمالي والبالغ حوالي 18.8 مليون د.ا.

منتجات صناعة الأغذية ارتفعت قيمتها من 45.9 مليون د.ا. خلال كانون الأول 2013 إلى 50.1 مليون د.ا. خلال كانون الأول 2014. انخفضت صادرات هذا المنتج إلى سورية، فيما ارتفعت إلى كل من فرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية والعراق، ما أدى إلى الارتفاع الإجمالي والبالغ حوالي 4.2 مليون د.ا.

المنتجات التي انخفضت قيم صادراتها

سجلت الإحصاءات انخفاضاً ملحوظاً للصادرات من المنتجات التالية: الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية انخفضت قيمتها من 60.9 مليون د.ا. خلال كانون الأول

قزي من نقابة الأطباء: الضمان هو الحارس لانطلاق مشروع الوصفة الموحدة



قزي والبستاني وكركي وعون خلال اللقاء الموسع

من دون أن يمسّ هذا الوفر صحة المريض وفعالية الدواء». وأضاف: «لم يعد في استطاعتنا أن نكون خارج عالم دواء الجنتريك الذي تمّ العمل به عام 1950 وأقرته فرنسا عام 1998 في شكل نهائي، وعلى رغم ذلك يبقى هناك ثغرات كثيرة في هذه الدول المتقدمة والتي يوجد فيها دولة وسلطة ورقابة كفيف الحال بدولة مثل لبنان، ولذلك وضعنا كل الضوابط للحؤول دون وجود ثغرات».

بستاني

وأكد النقيب بستاني، بدوره، أهمية نقابة الأطباء مع المعنوية بالوصفة الطبية، وقد قبلناها منذ سنين رغم الأبعاد التي أخذتها، مشدداً على «أننا مع هذه الوصفة لكن المشكلة كانت في آلية التطبيق، وإن استدرج العروض حول الوصفة انتهى، والمطابق تنتظر الإشارة للطابع فور إقرار الأمر في مجلس إدارة الضمان».

أعلن وزير العمل سجعان قزي خلال لقاء موسع في نقابة الأطباء، حضره النقيب الدكتور أنطوان بستانيا، نائب رئيس مجلس إدارة الضمان غازي يحيى، والمدير العام محمد كركي، ورئيس اللجنة الفنية سمير عون وحشد من الأطباء والعاملين في القطاع الصحي «أن الضمان الاجتماعي هو المالك الحارس لانطلاق مشروع الوصفة الطبية الموحدة»، مشدداً على أنه وزير الصحة وأنتل أبو فاعور متفاهماً كلياً على هذا المشروع. ولفت إلى «أن هناك مكونات عدة معنية بالوصفة الطبية، هي وزارة العمل ووزارة الصحة والضمان ونقابة الأطباء والصيادلة ومستوردي ومصنوعي الأدوية، وقيل كل شيء للمريض»، موضحاً بما قامت به وزارة الصحة في تسريع إطلاق الوصفة.

وقال قزي: «نريد الوصفة الطبية الموحدة ليس لتجارة دواء الجنتريك، إنما للتوفير على المريض

اجتماع في سراي حلبا لمتابعة خطة إزالة المواقف والباعة المتجولين من ساحة العبدة

مرقا العبدة جرى تنظيفها وتأهيلها لهذه الغاية. وبعد التشاور، تمّ الاتفاق، بناء على رغبة رؤساء البلديات والمخاتير وأصحاب البسطات، على تأجيل تنفيذ خطة الإزالة التي كانت مقررة بعد يومين في من الشهر الجاري، إلى يوم الأربعاء في 4 - 3 - 2015، على أن تكون قد أزيلت كل المخالفات طوعاً، وسيعقد اجتماع موسع مع أصحاب السيارات والبسطات لإبلاغهم بالقرارات والتوجيهات المتخذة على هذا الصعيد، مع الأخذ في الاعتبار أن لا أحد يريد النبل من لفقة عيش أحد، ولا سيما أنه قد تمّ تأمين بدائل، وبصهار إلى إقامة ساحة ملائمة تتسع للجميع ضمن مواصفات نموذجية تمكنهم من ممارسة أعمالهم من دون التأثير على حركة المرور.

ترأس محافظ عكار عماد لكي اجتماعاً تأسيسيّاً في مكتبه في سراي حلبا الحكومي، في حضور قائد سرية درك عكار المقدم ماجد الأيوبي، رئيس بلدية ببيتن كفاح الكسار، رئيس بلدية عين الغزالن خالد المرعي، رئيس اتحاد روابط مخاتير عكار زاهر الكسار، وجرى التشاور في الخطة الموضوعية لتنفيذ قرار وزارة الداخلية إزالة مواقف السيارات والأشواك وبسطات الباعة المتجولين من على الأملاك العامة في محيط مستديرة وساحة العبدة وجانبى الطريق الرئيسية الممتدة من العبدة وحتى مركز المحافضة، حلبا، كخطوة أولى، وذلك لتخفيف الزحمة وتسهيل حركة المرور. وقد جرى تأمين ساحة بديلة تتسع لمواقف سيارات الأجرة والبسطات وأشواك الباعة في منطقة مجاورة قرب